### لتحقيق الالتزام بأهداف تنويع الاقتصاد على المدى الطويل

# «الخليج»: الحكومة مطالبة بتوفير الحافز الاقتصادي لإنعاش النمو على المدى القصير

رسم بياني يوضح الانفاق الرأسمالي الكويتي وإرساء المشروعات السنوية

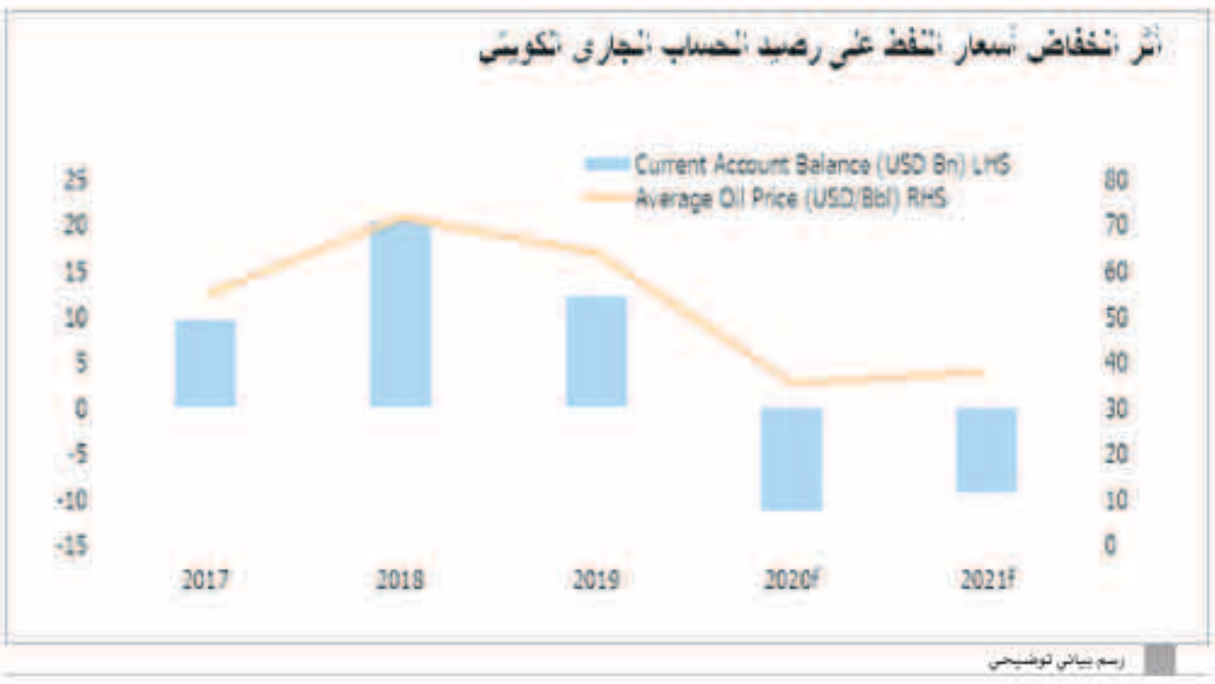

رسم بياني توضيحي

- انكماش الإيرادات الحكومية تحديات تستلزم ضرورة البحث عن حلول للتمويل
- سوق المشروعات في الكويت شهد ارتفاعًا خلال الربع الأول من 2020 قبل تفشي فيروس كوفيد-19
- توقعات بحدوث المزيد من الاضطرابات في مجال المشروعات في المستقبل المنظور

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لوحدة البحوث الاقتصادية في بنك الخليج، أن التحول غير المتوقع للأحداث في عام 2020 والمتمثل في تفشي فيروس كوفيد19- وحرب أسعار النفط يعني أن الاقتصاد العالمي يواجه ركودًا اقتصاديًا مفاجئًا. وبما أن هذه الضربة المزدوجة قد ألقت بظلالها على الكويت، فإن الانتعاش الاقتصادي سيتطلب إجراءين رئيسيين، أحدهما وجود محفزات اقتصادية هائلة على المدى القصير وثانيهما التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

التحفيز الاقتصادي لامتصاص الآثار السلبية

إن المصدات المالية الكبيرة في الكويت وانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والخدمات المصرفية التي تتميز برأس المال الجيد تعتبر عوامل تدعم مرونتها المالية وتعكس قدرتها على التدخل عند اللزوم. ويبلغ إجمالي أصول الهيئة العامة للاستثمار الكويتية واحتياطيات البنك المركزي حوالي 435 % من الناتج المحلي الإجمالي للكويت. إن إحياء النمو الاقتصادي يحتاج إلى حزمة من المحفزات القوية والمدروسة جيدا تتضمن تدابير داعمة مثل تأجيل سداد الديون، ودعم الأجور للعاطلين عن العمل، وتقديم الدعم لزيادة الاستهلاك والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب. وحتى الآن، وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع قانون لزيادة ميزانية الوزارات والدوائر الحكومية بمبلغ 500 مليون دينار كويتي (1.6 مليار دولار أمريكي) للسنة المالية 2020/2021. وتشمل الإجراءات الأخرى إنشاء صندوق مؤقت يسمح بالمساهمات من الشركات والأفراد والمؤسسات حيث أطلقت البنوك الكويتية صندوقا بقيمة 10 ملايين دينار كويتي لدعم الاقتصاد، وقامت البنوك الكويتية بتعليق الرسوم والعمولات المفروضة على نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي والمعاملات المصرفية عبر الإنترنت والتحصيل الموسع للمدفوعات المستحقة. وسيقوم بنك الكويت المركزي بتوفير السيولة للبنوك التجارية خلال هذه الفترة. كما أبقى البنك المركزي على معدلات الخصم عند مستوى قياسي منخفض يبلغ 1.5 %. كما تمت زيادة نسبة القروض إلى القيمة للممتلكات.

وسوف ينعكس النقص في الإيرادات النفطية في حدوث عجز كبير في الموازنة. وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن يتجاوز العجز الحكومي العام نسبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ومع ذلك، وفي سيناريو يشبه وقت الحرب كما هو الحال الآن، فسوف يكون مطلوبا السحب من صندوق الاحتياطي العام، والذي يقدر بنحو 50 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب صندوق النقد الدولي، وبعد التحويلات الإجبارية إلى صندوق الأجيال القادمة وباستثناء الإيرادات الاستثمارية، ستبلغ الاحتياجات التمويلية التراكمية 57 مليار دينار كويتي (189 مليار دولار أمريكي) على مدى السنوات الست القادمة. وبهذا المعدل، يمكن استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام قريبًا. لذلك، يجب أن يتم تمرير قانون الدين المعدل في الكويت بشكل سريع بحيث يمكن سد متطلبات الموازنة المستقبلية من خلال عمليات الاقتراض الخارجي.

التنويع الاقتصادي - الحل طويل الأمد

يسلط الوضع الاقتصادي الحالي الضوء على مشكلة معروفة منذ زمن طويل في الكويت وهي اعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية. وقد بدأت المشكلة تتفاقم بعد انهيار أسعار النفط في 2014-2015، مما أدى إلى أضرار كبيرة في الإيرادات. وبالمثل، في السيناريو الحالي عندما يتم تداول النفط بانخفاض غير مسبوق في الأسعار وتقلبات حادة، فمن المتوقع أن يكون التأثير على أرصدة الكويت مرتفعا للغاية.

وبالمثل، يجب تسريع وتيرة الإصلاحات لتطوير القطاع غير النفطي. إن الإنفاق الرأسمالي على مشروعات البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، وتحسين الإطار الرقابي والسياسات المواتية لتطوير القطاع الخاص، ستساعد جميعا على نمو القطاع غير النفطي. ومع استمرار عدم الوضوح في أسعار النفط، يجب تتبع الجهود بسرعة لتنويع مصادر الإيرادات بعيدًا عن النفط تحقيقا لمستقبل مستدام.

الإنفاق الرأسمالي على المشروعات

تبنت الكويت ببطء إجراءات التقشف مثل تخفيض الدعم على الوقود والكهرباء وترشيد إنفاقها. ومع ذلك، لا يزال إنفاقها الإجمالي يمثل إلى حد كبير الإنفاق الحالي في شكل أجور وتحويلات وإعانات. ولم يتم زيادة الإنفاق الرأسمالي بالوتيرة اللازمة، مع تباطؤ إرساء المشروعات الجديدة. وحتى بين دول مجلس التعاون الخليجي، تمتلك الكويت واحدة من أدنى نسب النفقات الرأسمالية إلى إجمالي الإنفاق بنسبة 12.3 % في عام 2019.

تفاصيل إجمالي الإنفاق لدول مجلس التعاون الخليجي (2019)

إن الحاجة إلى المزيد من الإنفاق الرأسمالي تعد أمرا ملحا، حيث إن التنويع هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على الحماية النسبية من الصدمات المستقبلية في سوق النفط. وعلى الرغم من بيئة أسعار النفط المنخفضة، يجب عدم المساومة على الإنفاق على مشروعات البنية التحتية. وبالنظر إلى التأخيرات وتجاوزات التكاليف الناجمة عن انتشار كوفيد19-، سيكون من الضروري تحسين الكفاءة من خلال اختيار المشروع والتخطيط والتنفيذ بشكل أفضل. ويتعين على الحكومة تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إن الإنفاق الرأسمالي هو ضرورة على كل من المدى القصير والطويل لأنه مفتاح للكويت لتحقيق أهدافها في تحفيز الاقتصاد وتنويع إيراداتها بعيدا عن النفط.

تراجع عمليات إرساء المشروعات

منحت الكويت 1.15 مليار دينار كويتي فقط من عقود المشروعات الكبرى في 2019، بانخفاض بنسبة 31%، عن مستويات 2018. وستكون هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي ينخفض فيها إنفاق الكويت على المشروعات، وستكون نسبة عمليات الإرساء 13% فقط من مستوى الإرساءات التي شوهدت في عام 2015. لقد جعل نقص الإنفاق الاستثماري في الكويت من الصعب للغاية على الشركات العمل في سوق المشروعات. وترجع المشكلة جزئيا إلى انخفاض الإيرادات الحكومية.

الإنفاق الرأسمالي الكويتي وإرساء المشروعات السنوية

أدت متطلبات الإنفاق الجارية المرتفعة وتراجع عائدات النفط إلى انخفاض عمليات إرساء المشروعات تدريجيا، وجاء الربع الأول من عام 2020 واعدًا، ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تفشي كوفيد19- إلى مزيد من تأجيل عمليات إرساء المشروعات. ومن المتوقع أن يؤدي تقلص الإيرادات الحكومية إلى تفاقم المشاكل في الحصول على تمويل للمشروعات. ويجب استكشاف حلول التمويل بعمق لسد فجوة التمويل وضمان الاستمرارية في تفعيل المشروعات.

خريطة مشروعات الكويت

انخفضت عمليات إرساء المشروعات في الربع الرابع من 2019 إلى 183 مليون دينار كويتي، بانخفاض 45% عما كانت عليه في الربع السابق له. ومع ذلك، ارتفعت قيمة عمليات إرساء المشروعات بشكل حاد في الربع الأول من عام 2020 إلى 587 مليون دينار كويتي، مدفوعة بقطاع الكهرباء والمياه، والذي شكل حوالي 81% من إجمالي عمليات الإرساء في الربع.

إرساء المشروعات في الكويت حسب القطاع

وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروعات التي تم التخطيط لها ولم يتم إرساؤها 62 مليار دينار كويتي. ويشمل ذلك المشروعات التي تأخرت جزئيا في عام 2019. ومع ذلك، وبالنظر إلى سيناريو الاقتصاد الكلي الحالي، فمن المرجح أن يكون هناك مزيد من التأخير في تلك المشروعات. وتمثل قطاعات الإنشاءات والنقل والطاقة غالبية المشروعات التي لم يتم إرساؤها بنسبة 38% و32% و14% على التوالي.

تعطل المشروعات بسبب الوباء

من المحتمل أن يتسبب تفشي كوفيد19- في حدوث العديد من حالات الانقطاع في سير عمل المشروع وتجاوز التكلفة لاحقًا. وبما أن المقاولين لن يكونوا قادرين على الحفاظ على جاهزية القوى العاملة لديهم بالكامل، فلن يكونوا قادرين على تحقيق تقدم كبير في العمل في المواقع. وبما أن العمال المتعاقدين هم مهاجرون من مناطق مختلفة من العالم، فإن حظر السفر والفحص والقيود ستؤثر على عرض العمالة. وبينما يبلغ الوباء ذروته في فترات مختلفة في بلدان مختلفة، يمكن تمديد القيود المفروضة على الحركة في بلدان معينة حتى بعد انتعاش النشاط في الكويت. ويمكن أن تؤثر هذه العوامل على سير العمل وتمديد المواعيد النهائية للانتهاء. وفي أسوأ الحالات، قد يكون هناك إغلاق لمواقع المشروع أيضا. ويتم في بعض الأحيان تصنيع بعض المواد المطلوبة لمشروعات البنية التحتية واستيرادها من المقاولين من الباطن. كما يتم استيراد المواد الخام من مواقع مختلفة. ونظرًا لوجود قيود على استيراد السلع والمواد، يمكن أن تضيف تحديات الشراء مزيدًا من الاختناقات. وإذا تعرضت سلسلة التوريد لضغوط شديدة، فسيتعين على المقاولين العثور على موردين بدلاء أو إيجاد طرق شحن بديلة من خلال القنوات الأقل تأثرًا نسبيًا. وسيترتب على ذلك تكاليف إضافية لم تكن لتدرج في الميزانية في وقت سابق. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى بعض البائعين مدفوعات مسبقة قد لا يتمكنون من سدادها. وإذا تم تحديد بائع بديل، يجب دفع المزيد من الدفعات المسبقة، مما يؤدي إلى ضغوط على التدفقات النقدية. وستتراكم هذه التكاليف الإضافية وتؤثر في النهاية على المخرجات. ومن المتوقع أن يواجه المشغلون في قطاع البناء والقطاع المرتبط به تداعيات شديدة على السيولة والتدفقات النقدية على المدى القريب.

تحديات وحلول التمويل

يشكل التأخير في تنفيذ مشروعات البنية التحتية تكاليف اجتماعية واقتصادية محتملة كبيرة، ولا تزال استثمارات البنية التحتية في الكويت في وضع غير مواكب للتطورات. وفي حين أن هناك إجماعًا على اختناقات البنية التحتية، فإن الأسباب الكامنة وراء نقص تمويل البنية التحتية أمر يستحق الإمعان، نظرًا إلى الأموال الوفيرة المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية وبيئة أسعار الفائدة المنخفضة.

مدفوعات المشروع المتأخرة

واحدة من أكبر العقبات في تمويل المشروعات هي تأخر مدفوعات المقاولين من قبل الحكومة، مما يؤثر سلبًا على مواعيد تسليم مراحل مختلفة من المشروعات وفي النهاية على مستوى الإنجاز على المدى الطويل. كما يوجد نقص في التنسيق بين المسؤولين الحكوميين لتسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية. ومن أجل معالجة هذه الاختلالات، توصلت العديد من الجهات الحكومية إلى اتفاق مع وزارة المالية لتشكيل آلية مرتة لإنفاق ميزانيتها على المشروعات الحالية وتقليل الحواجز التشغيلية بسبب تأخر السداد، وخاصة مع تفشي كوفيد19-، يجب على الحكومة التركيز على تسريع الدفع لمقاولي المشروعات لتقليل التأخير في الإنجاز.

وتدرك حكومة دولة الكويت تلك المسائل إدراكا تاما، وقد اتخذت عدة خطوات هامة لتعزيز سوق المشروعات. وكما يتضح في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لسنة 2020، فقد قامت الكويت بتسهيل تصاريح التعامل مع الإنشاءات وذلك بتنظيم عملية إصدار التصاريح، ودمج الصلاحيات الإضافية إلى منصة التصاريح الإلكترونية الخاصة بها، مما عزز التواصل بين الجهات وأدى إلى تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للحصول على تصريح إنشاءات. وقد أتاح ذلك للكويت اختصار الفترة الزمنية المطلوبة للحصول على تصريح مباني إلى 103 يوم من 194 يوم، وأقل بمقدار 50 يوما تقريبا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات متوسط الاقتصاد عالي الدخل. كما قامت الكويت بتسهيل عملية تسجيل الملكية من خلال تنظيم عملية التفتيش وتسجيل الممتلكات. كما قامت الكويت بتحسين جودة نظامها الإداري من خلال نشر معايير الخدمة الرسمية بشأن نقل الملكية. والفترة المستغرقة لإنجاز جميع الإجراءات اللازمة قد تم خفضها إلى النصف أي من 35 إلى 17 يوما. كذلك، تعكف حكومة الكويت على متابعة برامج الخصخصة بكل جد واجتهاد.

الاختلالات في مطابقة المعروض

تبلغ متطلبات الاستثمار التراكمية لتطوير البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي من 2019-2023 حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي، بما في ذلك المشروعات الكبرى مثل نيوم، مدينة الحرير، القدية، أمالا، مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية وغيرها. وهذا أعلى بنسبة 65% من إجمالي الاستثمار في السنوات الخمس الماضية من 2014-2018. وبالتالي، فالقضية ليست ما إذا كانت ستستثمر في بنية تحتية أكثر وأفضل جودة، بل كيفية إيجاد التمويل للقيام بذلك. وليس لدى الحكومات في المنطقة أموال كافية لتلبية الطلب المتزايد على البنية التحتية، وهذا يلقي الضوء على قدرتها على جذب الاستثمارات الخاصة لسد فجوة التمويل. وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الخاصة التي تبلغ قيمتها 400 مليار دولار أمريكي ستكون مطلوبة على مدى السنوات الخمس المقبلة لسد فجوة التمويل. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تأخير أو تأجيل أو حتى إلغاء بعض المشروعات المخطط لها بسبب نقص التمويل. وفي الكويت، واعتبارًا من نهاية عام 2018، تم تنفيذ مشروعات بقيمة 60 مليار دولار تتعلق برؤية الكويت 2035 مع استثمار 100 مليار دولار إضافية في المستقبل. ويوجد حاليا 2,296 مشروعا نشطا بقيمة إجمالية تبلغ 138.5 مليار دينار كويتي في الكويت.

هبوط الائتمان المخصص لقطاع الإنشاءات

تعتبر البنوك التجارية في الكويت أكبر مزود للأموال للمشروعات الكبرى ذات رأس المال الكثيف، وغالبا ما تستحوذ على ما نسبته 50% من التمويل الكلي للمشروعات، ولغاية 100% أثناء مراحل ما قبل الإنجاز. وقد شهد نمو الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات انخفاضا كبيرا في عام 2016. إلا أنه شهد علامات تدل على التعافي في 2018. غير أن معدل نمو الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات كان قد اتخذ اتجاها نزوليا طوال عام 2019. كما أن نقص التمويل على المدى الطويل منذ أزمة 2008 قد ألقى بظلاله الكثيفة على نمو الشركات المدعوم بالاستثمار في العالم، مما أدى إلى تقويض قدرة المشروعات ذات الجدارة الائتمانية على الاقتراض بنجاح.

اتجاه الائتمان المخصص لقطاع الإنشاءات إلى الهبوط

قام بنك الكويت المركزي بتخصيص مبلغ 5 مليار د.ك. لمزيد من الإقراض من البنوك المحلية، وذلك في إطار حزمة حوافزه الاقتصادية استجابة لفيروس كورونا المستجد. وشملت الحزمة تسهيل الإقراض بشروط ميسرة والتي كانت قد تم إعدادها مسبقا للإقراض. وتم تخفيض الوزن النسبي للمخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25%. كما أدت الحزمة إلى زيادة الحد الأقصى للتمويل لعمليات التطوير السكني والعقاري إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير.

وقد يكون من المطلوب التدخل الفعال من جانب الحكومة وتبسيط الإجراءات الرقابية وذلك لإنقاذ المشروعات من الإغلاق والمساعدة في تعافي نشاط المشروعات. أما الإعفاءات التعاقدية فيجب توفيرها للمقاولين، بحيث يتوجب إجراء عمليات إعادة التفاوض بشأن الجداول الزمنية والتكلفة، وذلك لتقليل أثر الجائحة. كذلك من المطلوب إجراء تعديلات على السياسات والمعايير الحالية، بالإضافة إلى تيسير شروط الإقراض. أما تحويل الأموال والإفراج عن مستحقات المقاولين من قبل الحكومة فهما عنصران في غاية الأهمية كخطوة إجرائية مطلوبة في السياسة في هذا الوقت. وقد يتطلب الأمر تقديم الدعم الحكومي في مواجهة زيادة التكلفة. كما قد يكون من الضروري التواصل الفعال مع أصحاب المصالح في المشروعات لتحديد الجوانب ذات الاهتمام من جانبهم، وقد يكون ذلك ضروريا أيضا نظرا إلى أن الجائحة لها أثر عالمي وقد يستغرق الأمر وقتا طويلا حتى يتعافى النشاط الاقتصادي.

معايير تطبيق اتفاقية بازل 3

اعتمد بنك الكويت المركزي تطبيق معدلات كفاية رأس المال وفقا لبازل 3 على البنوك الكويتية، وذلك في عام 2014. ووفقا لإرشادات بازل 3، فإن انكشافات تمويل المشروعات يتم وزنها بالمخاطر بمعدل 130% خلال مرحلة ما قبل التشغيل، و100% خلال مرحلة التشغيل. أما انكشافات تمويل المشروعات في مرحلة التشغيل، والتي تعتبر ذات جودة عالية، فيتم وزنها بالمخاطر بمعدل 80%. وعليه، وبانتقال المشروع من مرحلة ما قبل البدء إلى مرحلة التشغيل، فإن البنوك التي تتبع معايير بازل 3 ستتمكن من تخفيف مخاطر المشروع. والغرض من ذلك حماية مصالح البنوك وبالتالي يمكنها تحديد المقدار المناسب من المخاطر للمشروع في كل مرحلة والاحتفاظ بالمصدات الرأسمالية اللازمة.

نشأة التمويل الأخضر

شهدت السنوات الأخيرة تزايد انتشار السندات الخضراء بين المستثمرين كأدوات مالية، وذلك مع تصاعد الإصدارات الجديدة بأعداد كبيرة جراء بدء تحول أنظار المستثمرين في اتجاه الاستثمارات المستدامة. وقد أدى تفشي فيروس «كوفيد19-» إلى تحفيز الاستثمار في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مع احتمال اكتساب التمويل الأخضر مزيدا من التركيز في المستقبل. ويبدو أن ارتفاع الوعي بالمناخ والحاجة إلى قوانين ولوائح بيئية قوية والطلب على مشروعات البنية التحتية في الكويت تعتبر عوامل ستؤدي إلى تعزيز تطوير سوق التمويل الأخضر. وقد تزايدت نزعة المستثمر إلى السندات الخضراء مع استيعاب السوق للأدوات الراهنة، وظهور علامات تشير إلى الرغبة في المزيد. وفي مواكبة الارتفاع في السندات الخضراء، هناك احتمال كبير بأن تظهر إلى السطح الصكوك الخضراء لتصبح أداة ناجحة في المستقبل. وعلى الرغم من ضآلة حجم السوق مقارنة بالسندات الخضراء ورغم حقيقة أن الإصدارات تأتي في معظمها من أسواق منتقاة مثل ماليزيا وإندونيسيا، إلا أن تلك الأداة لا تزال تملك إمكانات كبيرة، أما أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط فقد تصبح في مصاف اللاعبين ذوي الأهمية نظرا إلى وجود المستثمرين ممن لديهم توجهات عقائدية فيها، بالإضافة إلى التركيز على تنفيذ المشروعات المتجددة، فقد يؤدي التمويل الأخضر إلى تقليل تكلفة رأس المال والمساعدة في توفير مبالغ هائلة لتمويل المشروعات الواردة على قوائم الانتظار.

الحاجة إلى تحقيق متحدى عائد طويل الأمد

نشط عدد من الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي في أسواق الدين، خاصة في الماضي القريب. ومع مراعاة الطفرة في عمليات الإصدار من الشركات والصناديق السيادية والحاجة إلى تطوير سوق الدين المحلي، فإن هناك العديد ممن يدافعون عن ضرورة تأسيس منحنى عائد سيادي محلي، والذي يمكن استخدامه كوسيلة مقارنة لدعم عملية تطوير سوق حيوي للدين. وفي غياب أي منحنى لعائد الصناديق السيادية المقارنة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فإن كيانات الأعمال تضطر إلى اقتراض الديون بأعلى مما قد تتيح لها المخاطر من عوائد. والإصدارات المختلفة على المستوى السيادي قد تتيح لها تطوير منحنى العائد، مما يساعد بدوره في تحسين تسعير المشروعات من جانب المؤسسات المالية. إن وضع بيانات العوائد في إطار تنظيمي من شأنه الضغط لتقليل تكلفة رأس المال بسبب زيادة الشفافية وجعل المشروعات أكثر حيوية من حيث التنفيذ.

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها المسار المفضل لاستقطاب مستثمري القطاع الخاص لتمويل المشروعات الكبرى، مما يقلل من العبء المالي على الحكومات، وربما لا يقل عن ذلك أهمية الاستفادة من خبرة وكفاءة القطاع الخاص، وسوف يساعد تكثيف استخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم البنية التحتية على تخفيض الضغوط على المالية العامة، بينما سيؤدي أيضا على تعزيز التنمية. وكانت حكومة دولة الكويت قد استهلت برنامجا طموحا للشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنه تعزيز التعاون بين القطاعين للارتقاء بجودة البنية التحتية والخدمات لصالح المواطنين الكويتيين. وسوف تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة أساسية للحكومة لتحقيق أهداف رؤية الكويت 2035. ومع تفشي وباء كورونا المستجد وما يمثله من ضغوط على الاقتصاد على المدى القريب، فقد أصبح لزاما على الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مشروعات الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص وبناء الثقة بين المشاركين المرتقبين من خلال إبراز رغبة الحكومة في تقديم الدعم أثناء الظروف الاقتصادية الصعبة.

ومن المتوقع أن تواجه مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديات فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات بالإضافة إلى صعوبة إدارة العمليات اليومية بسبب ضعف الاقتصاد. أما رغبة الحكومة في تقديم السيولة إلى القطاع المالي فسوف تنعكس بشكل جيد على المشاركين في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث سيتمكنون من تلقي الدعم على المدى القصير والمدى الطويل. وأثناء الظروف العادية، فإن الكثير من الدعم من جانب الحكومة قد يؤدي إلى أخطار معنوية ويمثل سابقة سيئة. إلا أنه مع مراعاة الأضرار التي قد يسببها ذلك الإجراء على المدى الطويل، فإن خيار التدخل الاستباقي يبدو أنه أفضل طريق في المستقبل. ويتعين على الحكومة تقديم الضمانات المالية إلى جميع المشروعات الحيوية ووضع معايير لتصنيف كل من المشروعات ونوع الدعم الذي يتعين تقديمه إلى كل مشروع على حدة. أما بالنسبة للمشروعات التي تشوبها مخاطر انخفاض الطلب عليها، فيمكن تقديم الدفعات المباشرة إلى الشركات ذات الأغراض الخاصة للمشروع وذلك لإتاحة سداد دفعات خدمة الدين، والاحتفاظ بالموردين وتقليل الأضرار الناجمة عن انخفاض الحجم. كما أن عدم المساس بسلسلة التوريد من خلال إجراء الدفعات الدورية من شأنه ضمان أنه بمجرد ارتفاع الطلب، فإن المشروع سيعود إلى قوة دفعه الذاتية المستدامة. أما المشروعات ذات الأهمية الوطنية فيجب أن تلقى كفالة الحكومة، مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على المصلحة الوطنية. ويجب إعداد جدول زمني واضح أو فترة زمنية يمتد خلالها الدعم الحكومي، وذلك تماشيا مع تطور الأزمة، ويجب تعميمه بوضوح على جميع الجهات المشاركة. وفي حالة تخفيف الأضرار بشكل صحيح على المدى القريب، فإن ذلك من شأنه تعزيز نشاط الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المدى المتوسط والمدى الطويل.

وفي مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تكون الأطراف الخاصة مسؤولة بشكل كبير عن تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة أصول البنية التحتية، مما يتضمن أنهم يتولون الجزء الأكبر من عملية التطوير والتمويل والإنشاء ومخاطر السوق المرتبطة بالمشروع. وعلى الحكومة القيام بهذه الممارسة بالكامل ودون انقطاع بقدر الإمكان لصالح المستثمرين، وإزالة على مشكلات رقابية أو قانونية قد تؤثر على أداء الأصل. هذا، وقد قامت الحكومة بوضع إطار رقابي واضح المعالم لتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين، مما يشكل نقطة مرجعية لجميع الجهات المعنية (أصحاب المصالح) والقوانين واللوائح. وبرسخ مستويات رفيعة من الشفافية وبالتأكيد طوال عملية الشراكة - وكلاهما أساسي لنجاح أي برنامج للشراكة بين القطاعين، ويقضي قانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى قدر كبير من الوضوح والثقة والمرونة للمقاولين والمقاولين والمستثمرين والمقرضين الخارجيين المشاركين في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت.

وتعمل هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصفتها الجهة الأساسية المسؤولة عن تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين، وتهدف الهيئة إلى استغلال مهارات القطاع الخاص وخبراته في تعظيم قيمة الأموال وجودة الخدمات. وتعكف الهيئة حاليا على إطلاق عدة مشروعات بالغة الأثر في قطاعات الطاقة والمياه ومياه الصرف والتعليم والصحة والنقل والاتصالات والعقار وإدارة النفايات الصلبة.